في مماحكات حشوية المحدثين وتهافت منطقهم في التصحيح

1) الهشاشة المنهجية في التصحيح المخل

1.1) وقفة مع حشوي قديم: الحافظ ابن حجر العسقلاني

لعل خير من نمثل به لمن دأبوا على إحداث شروخ وشقوق في جدار المنهجية الحديثية الصلب[1]، تمكن من تسلل الواهيات إلى الحديث النبوي الشريف، الحافظ ابن حجر العسقلاني[2]. حيث وجدناه يتعقب في سياق دفاعه عن "مسند" الإمام أحمد[3] بخصوص ما وجد فيه **أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي البكري البغدادي الشهير بلقب: ابن الجوزي (510هـ/ 1116م - 592 هـ/1195 م)** من أخبار نسبها إلى الوضاعين وأدخلها كتابه: " **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، " فقال ابن حجر معقباً، بخصوص حديث عبد الله بن حنظلة الوارد في الطريق رقم 1 في "**الحلقة الرابعة**" من هذا البحث:

وأورده **ابن الجوزي** من طريق المسند (يعني مسند الإمام أحمد) ومن طريق أخرى وأعل طريق المسند ب**حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّد {بن بهرام وهو ثقة يخطئ**[4]}، فقال هو المروزي.

قال أبو حاتم: رأيته ولم أسمع منه. وسُئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسين فقال: : خطأ. فقيل له: الوهم ممن؟ قال: ينبغي أن يكون من حسين.

قلت (ابن حجر):

---

[1] المنهج الصلب الذي أرسى قواعده الإمام البخاري وشيوخه قبله، وتوجه هو بشروطه في القبول بالخبر الفرد المجرد عن أي تعزيز {وهو شرط ضرورة فحسب في التصحيح وليس بشرط كفاية، على ما شرحنا في عدة مقالات لنا، وبالخصوص في كتابنا: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث النبوي الشريف"}،

[2] شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر الشافعي المصري ثم العسقلاني (773 هـ - 852 هـ).

[3] أنظر: ابن حجر: " القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مسند الإمام أحمد " ، طبع ملحقاً مع كتاب " المسند " للإمام أحمد بعناية صدقي محمد جميل العطار، المجلد العاشر، ص. 513 - 514، الحديث الثاني عشر. ط. ثانية، دار الفكر 1414 هـ / 1994 م .

[4] حسين بن محمد بن بهرام التميمي المروَذي، أبو أحمد _ أو أبو علي _ التميمي المؤدب البغدادي (ت: 213 هـ). قال فيه ابن سعد والعجلي: ثقة. وقال ابن نُمير: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. قال أبو حاتم: رأيته ولم أسمع منه وسئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسين فقال: خطأ فقيل له: الوهم ممن قال ينبغي أن يكون من حسين وذكره ابن حبان في ثقاته. روى له الجماعة. تهذيب الكمال (6: 471 / 1333)، تهذيب التهذيب (2: 366)، تقريب التهذيب (1: 218 / 1350).

احتج به الشيخان[5]، ولم يترك **أبو حاتم** السماع منه باختيار أبي حاتم. فقد نقل ابنه عنه أنه قال: أتيته مرات بعد فراغه من تفسير شيبان وسألته أن يُعيد عليّ بعض المجلس فقال: تكرير، ولم أسمع منه شيئاً.

- وقال معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه.
- ووثّقه العِجلي وابن سعد والنسائي وابن قانع ومحمد بن مسعود العجمي وآخرون.

ثم لو كان كل من وهِم في حديث سرى في جميع حديثه حتى يحكم على أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحد. ثم ولو كان ذلك، لم يلزم منه الحكم على حديثه بالوضع ولا سيما مع كونه لم ينفرد بل توبع.

1.1.1) في الشواهد التي ليست بشواهد عند ابن حجلر العسقلاني

واستطرد ابن حجر يقول:

ووجدت للحديث شواهد!!!!!

فقد أورد الداراقطني عن البغوي عن هاشم بن الحارث، عن عبيد الله بن عمرو الرَّقي، عن طريق ليث بن أبي سليم ، عن ابن أبي مُليكة ـ به.

قلت:

وهو الخبر الذي مر علينا في الطريق رقم 6 في "الحلقة الرابعة" من هذا البحث، ونعيده هنا بحذافيره لتيسير الأمر على القارئ، والذي جاء فيه:

(6) **حدثنا** عبد الله بن محمد بن عبد العزيز {البغوي (ت: 317 هـ) **وهو ثقة حافظ**}[6]، أخبرنا **هاشم بن الحارث** {أبو محمد المر المروذي، ثم البغدادي (ت: ؟) (**مستقيم الحديث ربما أغرب!**}[7]، أخبرنا عبيد[8] الله بن عمرو {الجزري (ت: 180 هـ) **وهو ثقة قد يخطئ**}[9]، عن **ليث بن أبي سليم (ت:**

---

[5] **يعني: البخاري ومسلم.**

6أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت: 317 هـ) وهو ثقة حافظ. وسأل أبو عبد الرحمن السلمي الدارقطني عنه فقال: ثقة، جبل، إمام من الأئمة ثبت، أقل المشايخ خطأ. "تاريخ بغداد" (4: 364).

7هاشم بن الحارث المروزي، أبو محمد البغدادي (؟). ذكره ابن حبان في الثقات!. لا رواية له عند الستة.

8في أصل سنن الداراقطني المطبوع ورد { عبد } بدل { عبيد } وهذه ضريبة النسخ والنساخ المكلفة في الوقت والبحث!.

148 هـ) وهو ضعيف}[10]، عن عَبْدِ اللهِ ابْنِ أبي مُلَيْكَة، عن عبد الله بن حنظلة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

{ الدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية في الخطيئة }.

وأضاف ابن حجر

وليث وإن كان ضعيفاً !!!؟؟؟ فإنما ضُعِّف من قبل حفظه!!!؟؟؟، فهو مُتابع قوي!!!؟؟؟

قلت:

خالفه بكّار في رواية عبد الرزاق في "المصنف"، الخبر رقم 15348، حيث قال الأخير:

(13) أخبرنا بكار {هو بكار بن عبد الله اليماني (ت:) وهو ثقة[11] }،

قال : سمعت ابن أبي مُليكة يحدث عن عبد الله بن حنظلة، عن كعب،

فرواه موقوفاً على كعب موافقاً لرواية عبد العزيز بن رفيع، الواردة في الطريق (10) الآتية:

(10) حدثنا وَكِيعٌ {وهو ثقة}[12] حَدَّثَنَا سُفْيَانُ {الثوري وهو ثقة إمام، لكن يدلس } عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ {وهو ثقة}[13] عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ[14] عَنِ ابْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ[15] عَنْ كَعْبٍ[16] {بن

---

9 عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي الجزري، أبو وهب الرَّقي (ت: 180 هـ). وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن حبان. قال ابن سعد: ثقة ربما أخطأ. أبو حاتم: ثقة صدوق. روى له الجماعة. التقريب (1: 637 / 4343)، تهذيب التهذيب)7: 42).

10ليث بن أبي سُليم بن زُنيم القرشي، أبو بكر الكوفي (ت: 148 هـ). قال البخاري: صدوق يهم. قال أحمد مضطرب الحديث. قال يحيى بن معين: ضعيف يُكتب حديثه. قال أبو زرعة: ليّن الحديث. قال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث. وقال ابن حجر مُلخصاً قول الحفاظ فيه: صدوق اختلط جداً ولم يتميَّز حديثه فتُرك.

قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم تركه يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل. قال النووي في تهذيب الأسماء: اتفق العلماء على ضعفه.

لم يرو له البُخاري في الصحيح سوى مُعلقاً وروى له الباقون. التقريب (2: 48 / 5703)، تهذيب التهذيب (8: 465).

11 وثقه الإمام أحمد، وابن معين وأبو حاتم الرازي . له ترجمة في: "الجرح والتعديل" (2: 1608/408)، والتاريخ الكبير للبخاري (2: 1902/121).

ماتع الحميري أبو إسحاق، الشهير بلقب: كعب الأحبار اليمني ثم الشامي (ت: أواخر خلافة عثمان بن عفان} وهو

ثقة، لكن يجب الاحتراس من إسرائيلياته } قالَ: {الخبر}

وكلاهما ثقة.

فرواية ليث، وهو ضعيف، منكرة[17] لكونه ضعيفاً ويخالف من هما أوثق منه!.

فالعبرة ليست في مُتابعته المنكرة، بينما الرواية الموقوفة أثبت وأسند؟ فأين القوة! في مثل هذه المتابعة المنكرة المخالفة لرواية الثقات!.

وأضاف ابن حجر

وشاهده؟؟؟ حديث ابن عباس أخرجه ابن عدي[18] من طريق علي بن الحسن بن شقيق {وهو ثقة

حافظ}[19] أخبرني ليث عن مجاهد!!!!! عن ابن عباس ـ نحوه.

قلت:

لم أعثر على رواية لمجاهد بن جبر[20] عن ابن عباس، كما ورد هنا، ولا وجدت من عرج على ذكرها من طريق علي بن الحسن بن شقيق، مع أننا سردنا في "الحلقة الرابعة" روايات لتلامذته: عكرمة البربري، وطاوس اليماني، وعمرو بن دينار عنه.

12وكيع بن الجرّاح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي (ت: 196 هـ). قال الإمام أحمد: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ منه ووافقه ابن معين فقال: ما رأيت أحفظ منه. وقال العجلي: ثقة من حفاظ الحديث. قال يعقوب بن شيبة: حافظ. قال ان سعد: ثقة مأمون حجة. قال ابن حبان: حافظ متقن. روى له الجماعة. تهذيب التهذيب (11: 123)، تقريب التهذيب (2: 283 / 7441).

13عبد العزيز بن رفيع الأسدي، أبو عبد الملك المكي، نزيل الكوفة (ت: 103 هـ). وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي. قال يعقوب بن شيبة: يقوم حديثه مقام الحجة. روى له الجماعة. تهذيب التهذيب (6: 337)، تقريب التهذيب (1: 603 / 4109).

14تقدمت ترجمته أعلاه

15تقدمت ترجمته أعلاه

16كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الإحبار (توفي في خلافة عثمان بن عفان). لم يرو له البخاري وله رواية عن أبي هريرة من طريق أبي صالح رواها الأعمش عن الأخير. قال أبو الدرداء: عنده علم كثير. ذكره ابن حبان في الثقات. روى له الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة في " التفسير". تهذيب التهذيب (8: 438)، تقريب التهذيب (2: 43 /5666).

[17] الحديث المنكر في الاصطلاح هو: ما يرويه الضعيف مخالفا للثقة.

[18] هو الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: 365 هـ) صاحب كتاب: "الكامل في ضعفاء الرجال"

[19] هو علي بن الحسن بن شقيق بن دينار العبدي، أبو عبد الرحمن المروزي (ت: 215 هـ أو قبلها) وهو ثقة حافظ.

أما الرواية التي أخرجها أبو أحمد بن عدي الجرجاني في "الكامل في ضعفاء الرجال" من طريق علي بن الحسن بن شقيق فهي عن المتروك أبي مجاهد (وليست عن مجاهد بن جبر)، عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كما خرجناها في "في الحلقة الخامسة" من هذا البحث، وليست عن ابن عباس.

والظاهر أن خلطاً وقع فيه النسخ، وليس صريح كلام ابن حجر نفسه رحمه الله.

ورواية ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" هي كالتالي[21]:

(25) { حدثنا أحمد بن محمد بن الهيثم الدوري[22]، حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق {المروزي (ت: 250 هـ) وهو ثقة}[23]، سمعت أبي { علي بن الحسن بن شقيق (ت: 215 هـ) وهو ثقة} [24] يقول: أخبرني أبو مجاهد وهو متروك[25]، عن ثابت البناني {أبو محمد البصري (ت: 127 هـ) وهو ثقة مأمون}[26]، عن أنس بن مالك[27]، قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الربا وعظَّم شأنه فقال:

{ إن الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم!!!!!!!!!!!! عند الله في الخطيئة من ستة وثلاثين زنية يزنيها الرجل، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم }

---

[20] أبو الحجاج: مجاهد بن جبر القرشي المخزومي المقري المفسر الحافظ (21 هـ - 104 هـ). أخذ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، والتزمه، وسمع من علي ابن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة الصديقة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله، ورافع بن خديج...وغيرهم.

[21] الكامل في الضعفاء (4: 233) وهو عند ابن الجوزي من طريقه في " الموضوعات" (2: 245) .

[22] شيخ لابن عدي لم أقف له على ترجمة.

23 محمد بن علي بن الحسن بن شقيق بن دينار المروزي (ت: 250 هـ). ثقة صاحب حديث وثقه كل من مُطيَّن وداود بن يحيى والنسائي. التقريب (2: 114 / 6170)، تهذيب التهذيب (9: 349). له رواية عند الترمذي والنسائي فقط.

24علي بن الحسن بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزي (ت: 215 هـ). ثقة حافظ. قال أحمد: لم يكن به بأس. قال ابن معين: ما قدم علينا أفضل منه. التقريب (1: 690 / 4722)، تهذيب التهذيب (7: 298). روى له الجماعة.

25 عبد الله بن كيسان ، أبو مجاهد المروزي (؟). قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. قال البخاري: منكر الحديث. قال النسائي: ليس بالقوي. قال العقيلي: في حديثه وهم كثير. قال ابن عدي الجرجاني: له أحاديث غير محفوظة عن ثابت عن أنس. قال ابن حبان: ثقة يخطئ. قال الحاكم: هو من ثقات المراوزة!؟. قال ابن حجر ملخصاً: صدوق يخطئ كثيراً. التقريب (1: 3569/525)، تهذيب التهذيب (5: 371). تهذيب الكمال (15: 480/ 3508). الكامل في الضعفاء (4: 233 / 1055). لم يرو له سوى أبي داود وله عند البخاري خارج الصحيح في " الأدب المفرد ".

26ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري (ت: 127 هـ). قال ابن سعد: ثقة مأمون. وثقه كل من يحيى بن معين والعجلي والنسائي وابن حبان. روى له الجماعة. التقريب (1: 812/145). تهذيب التهذيب (2: 2). تهذيب الكمال (4: 342 /811).

27 صحابي خدم الرسول صلى الله عليه وسلم عشرين سنة. تقدمت ترجمته.

وقال ابن عدي عقبه: أبو مجاهد عبد اللّه بن كيسان المروزي متروك ..

وأضاف ابن حجر

وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس في أثناء حديث[28].

وأخرجه الطبراني أيضاً من طريق عطاء الخراساني عن عبد الله بن سلام مرفوعاً، و**عطاء** لم يسمع من ابن سلام: **وهو شاهد قوي!!!!؟؟؟؟.**

قلت: فكيف يكون شاهداً قوياً والخبر منقطع بين عطاء الخرساني وابن سلام؟!؟

وأضاف ابن حجر

قال ابن الجوزي: إنما يُعرف هذا من كلام كعب (الأحبار)، ثم ساقه من طريق أحمد أيضاً قال: حدثنا وكيع، ثنا سفيان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن ابن حنظلة، عن كعب أنه قال: { لأن أزني أحبَّ إليّ من أن آكل دِرهماً من ربا }.

وأورده العُقيلي من طريق ابن جُريج: حدثني ابن أبي مُليكة أنه سمع عبد الله بن حنظلة بن الرّاهب يُحدثُ عن كعب الأحبار ـ فذكر مثل السياق المرفوع. ونقل عن الدارقطني أن هذا أصح من المرفوع.

قلت (ابن حجر): ولا يلزم من كونه أصح أن يكون مقابله موضوعاً، فإن ابن جريج أحفظ من جرير بن حازم وأعلم بحديث ابن أبي مليكة منه، لكن قد تابع جريراً ليثُ بن أبي سُليم!!؟؟.

28للحافظ الهيثمي في " مجمع الزوائد " في " باب ما جاء في الربا" ، الحديث رقم: 6576.

ـوعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من أعان ظالماً بباطل ليدحض به حقاً فقد برئ من ذمة الله وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن أكل درهماً من ربا فهو مثل ثلاث وثلاثين زنية ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به".

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه سعيد بن رحمة وهو ضعيف.

قلت:تقدم ذكره. ورواه كذلك البيهقي في السنن ولم يذكر: " من أعان ظالماً.." وقال: { إن الربا نيف وسبعون باباً: أهونُهنّ باباً مثل أن أتى أمه في الإسلام، ودرهم من ربا أشد من خمسة وثلاثين!؟ زنية }.وقد تقدم أيضاً.

ولا مـانع!!!!!! أن يكـون الحـديث عنـد عبـد الله بـن حنظلـة مرفوعاً!!!!؟؟؟ وموقوفاً!!!!!!؟؟؟ والله أعلم.}

قلت:

تبين المانع بما أوقفنا القارئ عليه من روايات لم يوردها ابن حجر، كمتابعات بكّار وعبد الرزاق للسند الموقوف، وترجيح للداراقطني للموقوف.

ثم لا يظهر أن ابن حجر تدبر تبعات جمعه بين احتماليه المتعارضين!

ا) فهل يعني هذا أن كعباً توصل من ذاته إلى موافقة ما فاه به الرسول صلى الله عليه وسلم! دون أن يسمعه منه، من خلال إسرائيلياته؟

ب) أم أن المنهج الحديثي فقد بوصلته وصار يهدي ويخبط خبط عشواء، حتى ما عاد يستطيع التفريق بين ما ينسب إلى الرسول ﷺ وما يُنسب إلى غيره من كلامه!.

وواضح أن ابن حجر غلبت عليه شقوة الحشو هنا، وأن القول الفصل هو قول الداراقطني، بحسب المنهج والقواعد.

وهو حشو معهود من ابن حجر رحمه الله، عندما تعتريه جُرْثُمة التلفيق!، تحت مسمى " **الجمع بين الأخبار**!" وقد نبهنا عليه في بعض إصداراتنا[29]..

فالحكم هنا هو حكم الداراقطني رحمه الله، لأنه يخضع للمنهج وللمعطيات المتوفرة، وإلا فمجالات التخرص رجماً بالغيب والاحتمالات البعيدة عريضة وعريضة جداً!، خصوصاً عند من لا يعمل على التحقق من فروض عمله، حال ابن حجر هنا، كما هو دأب كل الحشوية قديماً وحديثاً.

أضف إلى هذا، إن هاجس رفع الموقوفات والمرسلات بدعوى المتابعات أو الشواهد التي هي أشبه بخيوط العنكبوت منها بالتحقيق العلمي الرزين والرصين، قديم وقديم جداً عند بعض المحدثين الذين يغلب عليهم مثل هذا الحشو كمنهج !.

---

[29] وقد نبهنا على صنيعه ذاك في كتابنا: " المهدي اللامنتظر، لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند البرتغال "، ص. 157 . وكذلك في كتابنا: "إشكالات المصطلح في الحديث التنبوي الشريف"

قلت:

وقد تساهل ابن حجر كثيراً فيما أورد بخصوص ذبه عن مثل هذه الروايات الواهيات التي وجدت طريقها إلى مسند الإمام أحمد، حتى أنه لم يسلم من **الذاتانية المهلكة** كما في محاولته تصحيح حديث جاء في مناقب بلدته " **عسقلان**"، بينما مجرد قراءة سريعة للمتن تنبئ أن الخبر ملفق موضوع ومكذوب على رسول الله ﷺ بلا تردد!.

فقد أخرج الإمام أحمد في " المسند "، في " مسند المكثرين "، عن أنس بن مالك[30] فقال:

(ا) حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ {الحمصي (ت: 222 هـ) **وهو ثقة**}[31] قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ {**وهو صدوق في روايته عن أهل بلده ومخلّط في غيرهم**}[32] عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ {العدوي (ت: قبل 150 هـ) **وهو ثقة**}[33] عَنْ **أبي عقال {هلال بن زيد البصري (من طبقة صغرى الأتباع) وهو وضاع متروك يروي المقلوبات عن أنس**}[34] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم:

عَسْقَلَانُ أَحَدُ الْعَرُوسَيْنِ يُبْعَثُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ!!؟؟ وَيُبْعَثُ مِنْهَا خَمْسُونَ أَلْفًا شُهَدَاءَ وُفُودًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ!!!؟؟؟ وَبِهَا صُفُوفُ الشُّهَدَاءِ رُءُوسُهُمْ مُقَطَّعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ تَشِجُّ أَوْدَاجُهُمْ دَمًا!!!؟؟؟ يَقُولُونَ رَبَّنَا آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ إِنَّكَ لاتُخْلِفُ الْمِيعَادَ فَيَقُولُ صَدَقَ عَبِيدِي اغْسِلُوهُمْ بِنَهَرِ الْبَيْضَةِ!!!؟؟؟ فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا نُقِيًّا بيضًا فَيَسْرَحُونَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءُوا

قلت:

30 المسند (3: 225 / الخبر رقم 12877)..

31الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الشامي الحمصي (ت: 222 هـ). وثقه ابن معين وابن عمار. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال العجلي: لا بأس به.روى له الجماعة. التقريب (1: 1469/234)، تهذيب التهذيب (2: 241).

32تقدمت ترجمته.

33عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، نزيل عسقلان (مات قبل 150 هـ ولم يلق صحابياً). وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو داود، وأبو حاتم، والعجلي وأحمد. روى له الجماعة إلا الترمذي .التقريب (1: 726 /4981)، تهذيب التهذيب (7: 495).

34هلال بن زيد بن يسار، أبو عقال البصري، نزيل عسقلان (الطبقة الخامسة: صغرى الأتباع) . لم يرو له سوى ابن ماجة. قال البخاري: في حديثه مناكير. قال أبو حاتم: مُنكر الحديث. قال النسائي: منكر الحديث ليس بثقة. قال الساجي: في حديثه مناكير. قال ابن حبان في " المجروحين" (3: 86): { كان ممن يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة، ما حدث بها أنس قط، منها روايات الثقات عنه، وروايات الضعفاء جميعاً. لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار. } ذكر ابن عدي له أحاديث وقال: غير محفوظة. وقال ابن كثير في التفسير (1: 439): { وهذا حديث يُعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعاً }. وقال ابن حجر: متروك. التقريب (2: 272/ 7362)، تهذيب التهذيب (11: 79)، التاريخ الكبير للبخاري (205/2/4)، الكامل في الضعفاء لابن عدي (7: 2577).

هذا الخبر ظاهر البطلان من سياقه، ولا يمكن أن ينطلي على ذي مسكة من عقل بحال.

وقد حكم عليه جماعة من الحفاظ، كما كان منتظراً بأنه موضوع.

- قال الحافظ الذهبي في " ميزان الاعتدال"[35]: **حديث باطل**.
- وأورده **ابن الجوزي** في " الموضوعات" وقال معقباً:

{**هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وجميع طرقه تدور على أبي عِقال واسمه : هلال بن زيد بن يسار** **. قال ابن حبان: يروى عن أنس أشياء موضوعة، ما حدث بها أنس، لا يجوز الاحتجاج به بحال**}

قلت:

وبالرغم من هذه البداهة، إلا أن ابن حجر ستعتريه دودته الحشوية، ويحاول تصحيحه على عادته!!؟؟، بما لا يليق لا بعلمه ولا بعقله! ليقول:

{ حديث أنس في فضل عسقلان، هو من فضائل الأعمال والتحريض على الرباط في سبيل الله، وليس مما يُحيله الشرع!!!؟؟ ولا العقل!!!؟؟، فالحكم عليه بالبطلان بمجرد كونه من رواية أبي عَقال!!؟؟ **لا يتجه!!!؟؟، وطريقة الإمام أحمد معروفة في التسامح في رواية أحاديث الفضائل دون أحاديث الأحكام!!!!!**}

قلت:

ما سوده ابن حجر هنا، يقلب المنهج الحديثي رأساً على عقب، ويوصمه ب "الحشو" بلا جدال، لأمور:

1) **فهو مما يدفعه الشرع لأنه باطل مُتقوّل على رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضاع مشهور بالوضع.**

35ميزان الاعتدال (4: 314)

2) ثم هو مما يُحيله العقل بداهة لركاكته وحبكة موضوعه، بل لا تقبل به حتى عقول العصافير!.

3) ثم الوضاعون أصلا يضعون أحاديثهم بحيث لا يُحيلها لا شرع ولا عقل حتى تُقبل، فما بالك بهذا الهوس؟

أما بخصوص قوله: " وطريقة الإمام أحمد معروفة.." فقد رد عليه الشوكاني في " الفوائد المجموعة "[36] فقال:

{ ولا يخفاك أن هذه مراوغة من الحافظ ابن حجر، وخروج من الإنصاف. فأن يكون الحديث في فضائل الأعمال، وتكون طريقة الإمام أحمد رحمه الله معروفة في التسامح في أحاديث الفضائل، لا يوجب كون الحديث صحيحاً ولا حسناً، ولا يقدح في كلام من قال: في إسناده وضاع، ولا يستلزم صدق ما كان كَذِباً وصِحّة ما كان باطلاً.

فإن كان ابن حجر يسلّم أن أبا عقال يروي الموضوعات، فالحق ما قاله ابن الجوزي، وإن كان يُنْكِر ذلك!، فكان الأولى به التصريح بالإنكار، والقدح في دعوى ابن الجوزي .}

قلت:

فهذا خبر لا يشك لبيب في وضعه، فكيف يُمكن أن نُفسِّر صنيع ابن حجر هنا في مُخالفته لكل القواعد والخروج على المنهج النقدي القويم، ومع سعة علمه وعلو كعبه في الميدان!، ليقع في مثل ما وقع فيه؟

الجواب:

36" الفوائد المجموعة " ص. 430 .

1) الموروث البيئي للمنطقة

2) الذاتانية

وهما آفتان في الناقد تحولان بين الناقد والموضوعية المطلوبة في مثل هذه الأمور النقدية!

قلت:

وسوف يتعب ابن حجر نفسه، على عادته، بحثا عن شواهد الزور التي ليست بشواهد على ما اعتاد الكثير ممن امتهن هذه الحرفة من دون طائل ولا منطق ولا عقلانية!. لنراه يأتي بأخبار في عداد الشواهد عنده وهي ليست كذلك منها:

أولاً: شاهد ابن عمر[37] (وقال ابن حجر: وفيه بشير بن ميمون وهو ضعيف)

بينما قال البخاري في بشير: يتهم بالوضع . وقال ابن معين: اجتمعوا على طرح حديثه .

ثانياً: شاهد علي بن عبد الله بن بحينة، عن أبيه

وهذه الرواية أوردها الهيثمي في "مجمع الزوائد" [38] وفيها:

37الخبر أخرجه ابن الجوزي أيضاً في " الموضوعات " (2: 56) والسيوطي في " الآلئ المصنوعة ":

38 مجمع الزوائد (10: 64) ، " باب ما جاء في فضل مدائن الشام. الحديث رقم: 16667

-{ وعن عبد الله بن مالك بن بحينة قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهراني أصحابه إذ قال: "صلى الله على تلك المقبرة" ثلاثاً، قال: فلم ندر أي مقبرة ولم يسم لهم شيئاً.

قال: فدخل بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال عطاف: فحدثت أنها عائشة - فقال لها: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أهل مقبرة فصلى عليهم ولم يخبرنا أي مقبرة هي، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فسألته عنها فقال لها: "أهل مقبرة بعسقلان".

رواه أبو يعلى والبزار ولفظه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر وصلى على أهل مقبرة بعسقلان. وفي إسناد أبي يعلى علي بن عبد الله بن مالك بن بحينة، وفي إسناد البزار مالك بن عبد الله بن بحينة وكلاهما لم أعرفه، وبقية رجالهما ثقات وفي بعضهم خلاف يسير.

1) إسناد أبي يعلى[39] فيه: علي بن عبد الله بن مالك بن عبد الله بن بحينة وهو مجهول

2) إسناد البزار فيه: مالك بن عبد الله بن بحينة وهو مجهول كذلك

ثالثاً: شاهد ابن عباس

أخرجه الدولابي في " الكنى "[40] وقال:

{ **هذا حديث منكر جدا، وهو شبه حديث الكذابين** }

قلت:

بل هو الكذب عينه لا مراء!

رابعا: شاهد بلاغ عن عطاء الخرساني!

زأخرجه سعيد بن منصور في " السنن "[41]

قلت:

1) وهو بلاغ معضل عن النبي ﷺ
2) إسماعيل بن عياش إذا ما حدث عن غير بلدييه الشاميين خَلّط وغلط. وهو هنا يروي عن عطاء الخرساني

---

39 مسند أبي يعلى (2: 216). قال أبو يعلى: { حدثنا محمد بن بكار، حدثنا عطاف بن خالد، حدثني أخي المسور بن خالد، عن علي بن عبد الله بن مالك بن بحينة، عن أبيه عبد الله، قال: الخبر..} والمسور بن خالد له ترجمة في " الجرح والتعديل" (298/1/4) لم تزد على أن قال ابن أبي حاتم فيها: { روى عن علي بن عبد الله بن مالك بن بحينة، روى عنه أخوه العطاف بن خالد. سمعت أبي يقول ذلك }. فهو بدوره مجهول الحال.

40"الكنى والأسماء" (2: 63) قال: { حدثنا الوليد بن صبح الخلال، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا أبو عبد الله الهذيل بن مسعر الأنصاري، قال: حدثنا أبو سنان سعيد بن سنان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً: يبعث في المقبرة بعسقلان سبعون ألف شهيد، ويشفع كل رجل منهم بعدد ربيعة ومضر }. قال أبو بشر الدولابي عقبه: { هذا حديث منكر جداً، وهو شبه حديث الكذابين }. ,ابو عبد الله الهذيل في عداد المجهولين

41 قال سعيد بن منصور { حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عطاء الخرساني قال: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله أهل المقبرة - ثلاث مرات ، فسئل عن ذلك فقال: تلك مقبرة تكون بعسقلان. وكان عطاء يرابط بها كل عام أربعين يوماً حتى مات }.

3) عطاء نفسه ضعيف

وليلاحظ القارئ بذهول! أن كل شواهد الزور التي أوردها ابن حجر ضعيفة ومعلولة لدوارانها على الضعفاء أو والوضاعين، ولا يمكن أن تقوم بها حجة، مادام الباطل لا يمكن أن يعتضد بباطل مثله!

وواضح جلي أن الذاتانية عندما تغلب على صاحبها، تنحو به مثل هذا المنحى العجيب، حتى عند كبار هذا الشأن والله المستعان.

أتكون " عسقلان " مدينة ابن حجر تستحق كل هذا العنت وهذه المُراوغة من حافظ عصره بلا جدال؟

فالحال ما ترى ولا نُزَكِّي على الله في النقد أحداً، دباً عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غفلة حشوية المحدثين.

1.2) وقفة مع حشو ية معاصرين

1.2.1) الشيخ ناصر الدين الألباني

وقد وجدت هذا مطرداً عند حشوية المتأخرين مع الأسف.

والشاهد على هذا النوع من التلفيق عند المُحدَثين ما دأب عليه الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في سلسلته المنعوتة ب " الصحيحة!!! "، حيث يجنح إلى الكثير من الأخبار الواهيات ويدعي لها التصحيح بشواهد واهية مثلها أو أكثر ضُعفاً منها، دون عناء تتبعها في مظانها الأصلية رجماً بالغيب!!؟، مما نبهنا عليه بتفصيل في كتابنا " كيف يرد الخطأ

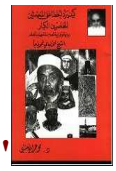

على المحدثين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً". حيث ضعفنا حديثاً موضوعاً أورده فيها وهو حديث " الرعد ملك!!؟؟[42].

وها نحن بما تقدم لك من مادة واسعة باستقصاء الطرق نعرض لمنهج الشيخ الألباني لتتيقن بنفسك على ضوء ما بين يديك من مادة مستوفاة من مظانها المختلفة: أن تصحيحاته رحمه الله ضحلة الغور، شقشقية الهاجس والغرض وحطابة ليلية صرفة.

نورد عليه مرة أخرى اطراد صنيعه هذا في الخبر الذي نحن بصدده حيث أورد مباشرة قبل حديث " الرعد ملك.." الذي فندناه في كتابنا السالف الذكر تحت رقم 1872 .

أما الخبر الحالي فقد أورده تحت رقم 1871 وقال[43]:

{ 1871 - (الربا اثنان وسبعون باباً، أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالةالرجل في عرض أخيه).

رواه الطبراني في الأوسط (1/143/1) عن معاوية بن هشام: ثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن البراء بن عازب مرفوعاً وقال:

" لا يُروى عن البراء إلا بهذا الإسناد ".

قلت:

يشير الألباني إلى الخبر الذي أخرجناه في "الحلقة الخامسة" من هذا البحث عن الطبراني في الأوسط، حيث قال:

42 الخبر أورده في سلسلته الصحيحة! (4: 491 / الحديث رقم 1872) فانظره لزاماً..

43 السلسلة الصحيحة؟!! (4: 488 / 1871).

(44) حدثنا محمد بن عبد الرحيم الديباجي التَّسْتُري[44]، حدثنا عثمان بن أبي شيبة[45]، حدثنا معاوية بن هشام[46]، حدثنا عمر بن راشد[47]، عن يحيى بن أبي كثير {ثقة يدلس ويرسل}[48]، عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة[49]، عن البراء بن عازب[50]، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {الخبر}

وأضاف الألباني

قلت (الألباني): وهو ضعيف، عمر بن راشد قال الحافظ[51] في التقريب: ضعيف.

ومعاوية بن هشام صدوق له أوهام، وقد خالفه الفريابي[52]، فرواه عن عمر بن راشد، عن يحيى بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن البراء به.

44شيخ للطبراني.

45عثمان بن محمد بن ابراهيم بن عثمان، ابن أبي شيبة العبسي، أبو الحسن الكوفي (ت: 239 هـ) قال ابن معين: ثقةٌ. قال أحمد: ما علمت إلا خيراً. قال أبو حاتم: صدوق. قال ابن نمير: لا يُسأل عن مثله. وثقه العجلي وابن حبان. وقال ابن حجر: ثقة حافظ وله أوهام. روى له الجماعة عدا الترمذي. وهو من شيوخ البخاري ومسلم وابي داود وابن ماجة والإمام أحمد والدارمي وغيرهم. التقريب (1: 164: 45029)، تهذيب التهذيب (7: 149).

46معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي (ت: 204 هـ). قال أبو داود: ثقة. قال ابن سعد وأبو حاتم: صدوق. قال الساجي: صدوق يهم. قال ابن حبان: ثقة ربما أخطأ. قال ابن حجر: صدوق له أوهام. تحاشاه البخاري في الصحيح وروى له الباقون. التقريب (2: 197 / 6795)، تهذيب التهذيب 10: 218).

47 عمر بن راشد بن شَجَرة، أبو حفص اليمامي. قال العجلي: ليس به بأس. قال أحمد: ضعيف ليس بمستقيم حدثنا عن يحيى (هو ابن أبي كثير). قال يحيى بن معين: ضعيف. قال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب ليس بالقائم. قال أبو زرعة الرازي: لين الحديث. قال أبو داود السجستاني: ضعيف. وبه قال ابن حجر. لم يرو له سوى الترمذي وابن ماجة. التقريب (1: 716 /4910)، تهذيب التهذيب ((7: 445).

48 يحيى بن أبي كثير، صالح بن المتوكل الطائي، أبو نصر البصري اليمامي (ت: 132 هـ). قال أحمد: من أثبت الناس، قال العجلي: ثقة. قال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة. قال ابن حبان: ثقة يدلّس. قال العُقَيْلي: يُذكر بالتدليس. قال ابن حجر ملخصاً القول فيه: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل. روى له الجماعة. التقريب (2: 313 / 7660)، تهذيب التهذيب (11: 268).

49إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، زيد بن سهل الأنصاري النجاري، أبو يحيى المدني (ت: 132 هـ). وثقه كل من ابن سعد وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين وابن حبان والنسائي. وقال يحيى بن سعيد القطان: ثقة حجة. روى له الجماعة. التقريب (1: 367/83)، تهذيب التهذيب (1: 239)، تهذيب الكمال (2: 438 /362).

50البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري (ت: 72 هـ). صحابي ابن صحابي من نزلاء الكوفة استصغر يوم غزوة بدر.

التقريب (1: 123 /649).

51 هو ابن حجر العسقلاني. والخبر مرّ بنا بتفصيل في الحديث رقم (27) أعلاه.

52لاحظ أنه علق الخبر عن الفريابي، بينما الذي دونه مشهور بالافتراء عليه. وهذا من سوء القراءة وقلة التمحيص!.

هكذا أورده ابن أبي حاتم في " العلل" (1: 381) وقال: قال أبي: هو مُرسل ، لم يُدرك يحيى ابن إسحاق البراء، ولا أدرك والده البراء.

قلت (الألباني): وقوله : يحيى بن إسحاق يُحتمل!!!؟؟؟[53] أن يكون مُحَرّفاً!!!؟؟ عن (يحيى!!؟؟)، عن (إسحاق!!؟؟).

قلت:

يعني الألباني ب: "إسحاق" الأخير: إسحاق بن عبد الله أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، أبو يحيى المدني (ت: 132 هـ).

وهذا قال فيه ابن معين: ثقة حجة. ووثقه كل من أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وابن سعد والنسائي. وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات" وروى له الجماعة[54].

وأضاف الألباني

إن كان مُعاوية بن هشام حفظه!!؟؟. والله أعلم!!!؟؟؟.

قلت:

فالتلفيق والتهجين واضحين هنا وضوح الشمس. ولنا أن نسأله رحمه الله، ولو كان لا يزال حياً يرزق يعيش بين ظهرانينا، بعض الأسئلة المنهجية المُحرجة:

ا) فهل يعني هذا أن يكون الفِربري متابعاً لمعاوية بن هشام فيرويه مثله عن يحيى (بن أبي كثير)، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ؟، عن البراء بن عازب، بحسب حكم الطبراني من قوله " لا يُروى عن البراء إلا بهذا السند " فنكون بهذا موَهّنين لرواية الأوثق وهو الفِربري أمام رواية الأضعف وهو معاوية بن هشام صاحب الأوهام!. بهذا الإسناد!

---

53 علامات التعجب والاستفهام ليست من النص الأصلي وإنما مُقحمة تعجُّباً منّي!

54 التقريب (1: 83/ 367)، تهذيب التهذيب ((1: 239)، تهذيب الكمال (2: 483).

ب) أو هو يحيى (بن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) عن (أبيه) إسحاق، عن البراء بن عازب ؟ كما قد يُفهم من قول أبي حاتم الرازي: مُرسل، لم يُدرك يحيى بن إسحاق البراء، ولا أدرك والده البراء!.

وهو ناقض لقول الطبراني السابق حين جزم بكونه لا يروى سوى بسند يحيى بن أبي كثير، عن إسحاق بن عبد الله، عن البراء!

ج) وما دامت كلتا الروايتين يرويهما عمر بن راشد وهو ضعيف أصلاً ومعروف باضطراب روايته عن يحيى بن أبي كثير، فماذا تفيد كل هذه الفذلكة المتعالمة المتخرصة والراجمة بالغيب ؟؟

ثم ماذا يفعل بأوهام ابن أبي شيبة المضافة إلى أوهام معاوية بن هشام في سند الطبراني الذي أوردناه كاملاً أعلاه؟

وماذا يفعل بعنعنة يحيى بن أبي كثير أيضاً وهو مدلس؟

فالخبر كله ظلمات بعضها فوق بعض، كما يتبين للقارئ!.

وأضاف الألباني

وخالفه عكرمة بن عمّار فقال: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه، دون الشطر الثاني. أخرجه العقيلي في " الضعفاء" (206) عن عبد الله بن زياد اليمامي: حدثني عكرمة بن عمار. وقال:

عبد الله بن زياد قال البخاري: منكر الحديث

قلت (الألباني): لكنه لم ينفرد به، فقال العقيلي:

رواه عفيف بن سالم عن عكرمة هكذا.

قلت (الألباني): وعفيف صدوق كما في" التقريب"، ولعل!!!؟؟؟ البيهقي رواه من طريقه!!؟؟ ،

قلت:

وفي قول الألباني هنا دليل قاطع على الحِطابة الليلية للشيخ في تصحيحاته التي لا محل لها من الإعراب في أواخر القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي، كما أثبتنا ذلك في كتابنا " كيف يرد الخطأ على المحدثين الكبار..".

إذ بدل أن يقرأ الشيخ كتاب" شعب الإيمان " للبيهقي ويتيقن من الأمر بنفسه، كما هو منتظر منه بداهة وبحسب متطلبات المنهج، فتراه يرجم بالغيب مطوحاً بالاحتمالات البعيدة التي لا يعبأ حتى من التحقق من إمكانها!

وما هذا بتحقيق!! ولا تدقيق!.

وقد روى البيهقي هذا الخبر من طريق عفيف في " شعب الإيمان " [55] ، وقد خرجناه في: "الحلقة الخامسة" من هذا البحث، ونوره هنا لتيسير متابعة كلام الألباني.

قال البيهقي:

(33) أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان {}، أخبرنا أحمد بن عبيد {} حدثنا تمتام {}، حد{}، حدثنا محمد بن عبد

الله بن عمار الموصلي {}، خدثنا **عفيف بن سالم** {}، حدثنا **عكرمة بن عمار**[56] عن يحيى بن أبي كثير عن (أبي) سلمة[57] عن أبي هريرة[58] قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

{ الربا سبعون باباً أدناها كالذي يقع على أمه }

55" شعب الإيمان" ، (4: 394 / 5520)، { اباب الثامن و الثلاثون من شعب الإيمان و هو باب في قبض اليد..}

56 عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار البصري اليمامي (ت: 159 هـ) وثقه ابن معين والعجلي والدارقطني. قال علي ابن المديني: عند أصحابنا ثقة ثبت!. ضعف يحيى بن سعيد القطان كل رواياته عن يحيى بن أبي كثير وقال عنها: ليست بصحاح. قال أحمد: أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليس بصحاح، فقال له ابنه عبد الله: من عكرمة أو من يحيى؟ قال: لا، الأمر عكرمة. قال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب. قال أبو حاتم: صدوق ربما وهم في حديثه. قال أبو داود: ثقة وفي حديثه عن ابن أبي كثير اضطراب. قال ابن حجر مُلخصاً: صدوق يقلط وفي حديثه عن ابن أبي كثير اضطراب. تحاشاه البخاري في الصحيح وروى له الباقون. التقريب (1: 685 / 4688)، تهذيب التهذيب (7: 261).

57 عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، أبو سَلمة الزُّهري المدني (ت: 94 هـ) أبو زرعة: ثقة إمام . ذكره ابن حبان في الثقات. روى له الجماعة. التقريب (2: 409 /8177)، تهذيب التهذيب (12: 115).

58 عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، أبو هريرة المدني (ت: 57 هـ) صحابي مكثر الرواية. التقريب (1 : 574 / 3914)، تهذيب التهذيب (6: 199).

وعلق البيهقي على السند بقوله: غريب بهذا الإسناد و إنما يعرف بعبد الله بن زياد عن عكرمة و عبد الله بن زياد هذا منكر الحديث .

وأضاف الألباني

فقد قال المنذري في " الترغيب" (3: 50):

" رواه البيهقي بإسناد لا بأس به، ثم قال: غريب بهذا الإسناد، وإنما يعرف بعبد الله بن زياد عن عكرمة، يعني ابن عمار. قال: وعبد الله بن زياد 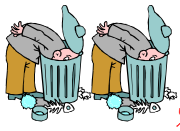 هذا منكر الحديث.

ثم وجدت له متابعاً!!؟؟ آخر، فرواه ابن الجارود في " المنتقى (647) من طريق النضر بن محمد قال: حدثنا عكرمة بن عمار به.

والنضر بن محمد وهو أبو محمد الجرشي اليمامي، ثقة من رجال الشيخين، فزالت بهذه المتابعة!!؟؟ الغرابة!!!؟؟ وتفرد عبد الله بن زياد!!!؟؟؟، وبقية رجاله ثقات رجال مسلم!!!؟؟، غير أنهم تكلموا في رواية عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير، وقالو إنه مضطرب الحديث عنه.

والجملة الأخيرة!؟!؟[59] من الحديث لها شاهد!!؟؟ من حديث سعيد بن زيد بلفظ: "أربى الربا شتم الأعراض" وقد مضى عليه الكلام برقم (1433).

ثم وجدت!!!؟؟ للحديث شاهدا؟!!؟؟ آخر عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

{ الربا نيف وسبعون باباً، أهون باب من الربا مثل من أتى أمه في الإسلام، ودرهم ربا أشد من خمس وثلاثين زنية، وأشد الربا، أو أربى الربا، أو أخبث الربا، انتهاك عرض المسلم، أو انتهاك حرمته }

59أنظر إلى هذا التقطيع العجيب!؟. فبمثل هذا المنطق ما علينا سوى أن نقطع متن الحديث على مستوى الجمل المفيدة ونجعلها شواهد على كل شيء، أو نبحث لها ذاتها عن شواهد من كل حديث!!؟؟

أورده ابن أبي حاتم (1: 391 /1170) من طريق محمد بن رافع النيسابوري، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني، عن النعمان بن الزبير، عن طاوس، عنه. وقال:

سُئل أبو زرعة عنه فقال: هذا حديث منكر

قلت (الألباني): ورجاله كلهم ثقات معروفون غير إبراهيم بن عمر الصنعاني وهو أبو إسحاق الصنعاني، قال الحافظ: مستور!

وللحديث شاهد!!!؟؟؟ ثان من حديث ابن مسعود مخرج في الترغيب (3: 50).

وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح!!!؟؟ ثابت!!!؟؟

ثم وجدت له شاهدا؟!!؟؟ ثالثاً عن وهب بن الأسود خال رسول الله ﷺ قال:

{ دخلت على رسول الله ﷺ فقال لي: ألا أنبئك بشيء من الربا ؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال:

{ الربا سبعون باباً، أدنى فجرة منها كا ضطجاع الرجل مع أمه}

أخرجه ابن منده في المعرفة (2: 207 /1) من طريق محمد بن أبي عتاب: الأعين: حدثني عمرو بن أبي سلمة، عن الهيثم بن حميد، عن أبي معيد حفص بن غيلان، عن زيد بن أسلم عنه.

قلت (الألباني): وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات لكني!؟ وجدت الحافظ (ابن حجر) في " الإصابة" (1: 45) قد ذكره من رواية ابن منده من طريق محمد بن العباس بن خلف، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة السمين، عن أبي معيد به، إلا أنه قال: عن زيد بن أسلم: حدثني وهب بن الأسود بن وهب، عن أبيه الأسود بن وهب خال رسول الله ﷺ فجعل صدقة السمين - وهو ضعيف - مكان الهيثم بن حميد، وهو ثقة! وأدخل بين زيد بن أسلم ووهب بن الأسود ابنه، وقلبه، فقال: وهب بن الأسود بن وهب، عن أبيه الأسود بن وهب! ورواه ابن قانع في "معجمه"، قال الحافظ[60]: { من طريق أبي بكر الأعين، عن عمرو بن سلمة، فقال: عن وهب بن الأسود خال رسول الله ﷺ ، ولم يقل: عن أبيه، وأدخل بين صدقة وزيد الحكم الأيلي[61]، والحكم وصدقة ضعيفان}

60يعني به ابن حجر العسقلاني

61أنظر ما قلناه أعلاه بتحقيق الكلام في مظانه ونقله لهذه الطوام وبناء تصحيحاته عليها!؟

قلت (الألباني): فتبين أن هذا الإسناد ضعيف مضطرب!!!؟؟، ولكن!!؟؟ لا يمنع!!!؟؟ من الاستشهاد به!!!!؟؟؟. والله أعلم!!!؟؟.}

قلت:

1) يا سبحان الله! كيف لا يمنع الاستشهاد به وكل الأخبار التي مرت بك هذا حالها من الضعف، أو الاضطراب، ولا يصفو منها ولا خبر واحد عدا الموقوف على كعب!؟

2) أنظر كيف أوقعه عدم الرجوع إلى المراجع الأصلية في أخطاء لا تُغتفر من باب القراءة المتأنية العلمية المحضة، فما بالك لمن ندب نفسه لأخطر مهمة على الإطلاق وهي تصحيح الآثار إلى رسول الله ﷺ ، وهي متعذرة في المطلق، ما بعد البخاري رحمه الله، وما اشترط من شروط، لكي يأتينا مغفلين بله، لا يعرفون ما يخرج من أمخاخهم، ليعبثوا فيما لا طائل تحته، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، بهذه الدرجة من عدم الاكتراث بأولية المرجع!؟. فراجع ما أوقفناك عليه نحن بخصوص:

أ) رواية الفريابي وما قلناه بخصوص سندها في الخبر (5) و (7) و (51) أعلاه.

ب) رواية عبد الرزاق (راجع ما قلناه في الخبرين (6) و(7) أعلاه) وابن جريج المعززة للرواية الموقوفة (راجع ما قلناه في الخبر (8)) عن كعب من كلامه بلا جدال.

ت) لا وجود للحكم الأيلي في النسخة المطبوعة لابن قانع كما وقفنا عليها نحن ولم يقف عليها الألباني مما جعله يحطب حطابة ليلية بحتة!. والسند المطبوع مخالف لما ورد عن ابن حجر!. كما نقل هو هنا من هذا المصدر الثانوي دون عناء مراجعة الأصل (راجع ما قلناه بهذا الصدد مع شواهده في الخبر (54) أعلاه).

ث) لاحظ نمطية ما يُسمِّيها هو شواهد!؟ وتهافتها الظاهر.

ج) لاحظ أنه ما أن يظهر له صحة خبر في الظاهر حتى يأتي بمناقض له مباشرة فينفيه جملة وتفصيلاً، ثم مع ذلك وبعد أن يتبين له من عرضه كله، أن كل الأخبار، إما ضعية جملة، أو متعارضة، أو مضطربة!، لم يمنعه هوسه التصحيحي! من التهافت بأنها: تصلح للاستشهاد!؟! وهذا من المُحال!؟[62]

---

62 قلت: وهذا الصنيع من طرف الحشوية مضطرد ينقلونه برتابة مملة دون أصالة تُذكر كما عند الفتني في تذكرة الموضوعات ص. 139 حيث يكرر قول ابن حجر بالحرف دون طائل: باب أسبابه (أي طلب الحلال) وعقوده المذمومة كالصيد والخياطة والتعليم والحياكة والاحتكار والربا والسفتجة وشركة الذمي.

وهذا الصنيع من طرف الحشوية مضطرد ينقلونه برتابة مملة دون أصالة تُذكر كما عند الفتني في تذكرة الموضوعات ص. 139 حيث يكرر قول ابن حجر بالحرف دون طائل:

باب أسبابه (أي طلب الحلال) وعقوده المذمومة كالصيد والخياطة والتعليم والحياكة والاحتكار والربا والسفتجة وشركة الذمي.

أبو هريرة "الربا بضع وسبعون بابا أصغرها كالذي ينكح أمه" فيه عبيد الله بن زياد كذاب، وعائشة "الربا بضع وسبعون باب أصغرها بابا كالواقع على أمه والدرهم الواحد من الربا أعظم عند الله من ستة وثلاثين زنية" فيه سوار بن مصعب متروك وتابعه عمران بن أبي أنس وهو ضعيف، وابن عباس "الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ستة وثلاثين زنية وإن أربى الربا عرض المسلم" وأنس "الربا سبعون باباً أهونها كالذي يأتي أمه وإن أربا الربا خرق المرء عرض أخيه المسلم".

قلت هذه مجازفة فحديث ابن حنظلة لأحمد وحسين احتج به الشيخان ووثقه الناس كيف وقد توبع وليث متابع قوي فهو إنما ضعف من قبل حنظلة وحديث ابن عباس شاهد قوى وحديث أبي هريرة لم ينفرد به عبيد اللّه بل تابعه النضر وعفيف بن سالم، ولحديث ابن عباس طريق ثان وقد ورد عن ابن مسعود بلفظ أنس صححه الحاكم على شرط الشيخين ، وعن عبد الله بن سلام والبراء بن عازب.

قلت:

فهذه نمطية من تصحيحات المتأخرين وقد احطناك بعوارها بدليل تلمسه لمس اليد، فهل من الغريب إذن!، أو المستهجن!، وهذا حال كبار هذا الشأن على ما أوقفناك عليه، أن لا ينصح الطحان وأمثاله من حشوية الوقت تبعهم البله المساكين، المُغفّلين، الذين لا يقرأون أصلاً! مخالفين أمر القرآن الصريح بالقراءة، بتجنب قراءة كُتُبنا!؟[63]

لا عجب!

أبو هريرة "الربا بضع وسبعون بابا أصغرها كالذي ينكح أمه" فيه عبيد الله بن زياد كذاب، وعائشة "الربا بضع وسبعون باب أصغرها بابا كالواقع على أمه والدرهم الواحد من الربا أعظم عند الله من ستة وثلاثين زنية" فيه سوار بن مصعب متروك وتابعه عمران بن أبي أنس وهو ضعيف، وابن عباس "الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ستة وثلاثين زنية وإن أربى الربا عرض المسلم" وأنس "الربا سبعون باباً أهونها كالذي يأتي أمه وإن أربا الربا خرق المرء عرض أخيه المسلم" قلت هذه مجازفة فحديث ابن حنظلة لأحمد وحسين احتج به الشيخان ووثقه الناس كيف وقد توبع وليث متابع قوي فهو إنما ضعف من قبل حنظلة وحديث ابن عباس شاهد قوى وحديث أبي هريرة لم ينفرد به عبيد اللّه بل تابعه النضر وعفيف بن سالم، ولحديث ابن عباس طريق ثان وقد ورد عن ابن مسعود بلفظ أنس صححه الحاكم على شرط الشيخين ، وعن عبد الله بن سلام والبراء بن عازب.

63 أنظر كتابنا" " الأجوبة المونتريالية

فهذا هو ما يُسمِّيه العقلاء: تمَسّكَ غريق بغريق!

﴿ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور﴾

وعلى الدعاة الخُلّص أن يحاربوا هذه الزمرة الجاهلة المتجاهلة بكل ما أوتوا، إن أريد للإسلام من قومة تعيد للمسلمين صدارتهم الحضارية.

فهل نعجب أن نجد من أعياهم وجود الصحيح بعد أن ملأ به الأولون كتبهم ولم يبقوا للمتأخرين منه من نصيب، يخبطون خبط عشواء هنا مناقضين لأصول المنهج كل المناقضة.

وقد كرر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله نفسه في محاولته تصحيح خبر كعب الأحبار، ورفعه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال[64]:

{ رواه الطبراني في " الأوسط" (1: 142 - 143) والداراقطني (295) عن ليث بن أبي سُليم، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة الراهب مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (2/74/9).

قلت (الألباني): وهذا سند ضعيف من أجل ليث بن أبي سُليم فقد كان اختلط، وقد خالفه عبد العزيز بن رفيع، عن أبي مُليكة فقال: عن عبد الله بن حنظلة، عن كعب من قوله، وهو الصواب كما قال البغوي. ذكره ابن عساكر[65].

وأخرجه أحمد[66] (225/5) بسند صحيح عن ابن رُفيع، وكذا رواه الداراقطني[67] وقال: هذا أصح من المرفوع.

لكن قد تابعه أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة مرفوعاً به. أخرجه أحمد: حدثنا حسين بن محمد، ثنا جرير يعني ابن حازم، عن أيوب به. ورواه الداراقطني.

قلت(الألباني):

64 الألباني: "سلسلة الأحاديث الصحيحة " (3: 29 /1033)

65 في " تهذيب تاريخ دمشق "

66 في المسند

67 في السنن

وهذا سند صحيح!!؟؟ على شرط الشيخين!!؟؟، ومن أعله بتغير جرير قبل موته فلم يصب، لأنه لم يسمع منه أحد في حال اختلاطه كما قال ابن مهدي، ثم إن الموقوف في حكم المرفوع!!!؟؟؟ لأنه لا يُقال بمجرد الرأي!!!؟؟ كما لا يخفى!!!؟؟}.

قلت:

لقد أصبح في مقدور القارئ الآن تلَمُّسَ أخطاء وقصور منهج الشيخ رحمه الله، بما وفرنا له من مادة أصلية لم يُعَرِّج عليها الشيخ أصلاً ولا نَقَّب عنها لتخصصه في الحطابة الليلية الاختزالية، وإلا لما اتسع وقته لتصحيح آلاف الأخبار الخردة، التي لا تنطلي سوى على أمثاله، على ما أثبتنا بتفصيل في كتابنا:

"كيف يؤد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجا"!.

وظاهر من المنهج القاصر للشيخ، ونحن نستدرك على الشيخين البخاري ومسلم رحمهما الله بعض تصحيحاتهما التي لم يوفقا فيها أو التي أضافها من أكمل إخراج نسختيهما بسبب الفوت الذي حصل فيهما واختزام المنية لهما رحمهما الله قبل إتمامهما {أنظر: ضعيف الصحيحين على موقعنا هذا}، أن أقصى صنيع الألباني في التصحيح الممتنع في عصره المتأخر، هو أن يتقفى أقوال من سبقوه من المقصرين الذين لم يُحققوا المسألة مثلة حذو القذة بالقذة، بينما لم يستقصوا مسائلها، فكان كالغريق المتمسك بغريق!

وهذا ما لا يليق بمحدث يحترم مادته ويعلم أنه يتعامل مع أهم مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم وهو السنة!

ولا يخفى أن نهج الشيخ ظاهر العوار والخوار لأسباب وجيهة ومنطقية نوجزها في منحيين:

(1) كيف يكون الموقوف الذي رواه الثقات الأثبات مخالفين لمن رفعوه،" الأقل ضبطاً" منهم والذين لا يخلون من مقال أن يستلزم بهذا المنطق المعكوس تبعية الثقات الأثبات الحُجَج للشاذ الأقل ضبطاً!؟

لِمَ التعب إذن في التخريج الاصطلاحي ولِمَ التفريع في الضوابط والمناهج!؟،
وما معنى الترجيح إن كان هذا النوع من الجمع المتناقض يُمكن أن يخطر على بال عاقل، فما بالك بمتخصص يشتغل بنقد الحديث!؟.

لأن الرفع يعني خروجه من في سيد الخلق ﷺ، بينما الوقف يلقي بتبعات الخبر على صاحبه وربما إلى مزبلة التاريخ، وشتان الفرق!

فالعلة المُضَعِّفة للمرفوع، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، إما بجرير بن حازم أو الحسين بن محمد ولا فِكاك، مما يستوجب فتح باب النقد والتقييم مجدداً في مروياتهما سبراً واستقصاءاً واستقراءاً وعلى غِرار ما نقوم به في حصر تبعات الخطأ براو بخصوص، دون سواه في الكثير من تخريجاتنا على هذا الموقع {أنظر "إجابة الحيران"، و"الأجوبة المنتريالية" على سبيل المثال.

فالحسين بن محمد مرت تخطئة أبي حاتم الرازي له بالجَزم كما مر بك.

أما مرويات جرير بن حازم فنعرف مثلاً أنها ضعيفة في راوية مخصوص وهو: قتادة، لكن ماذا عن رواياته عن أيوب؟

(2) أما تخرص الألباني في قوله:

لأنه لا يقال بالرأي!!؟؟، كما لايخفى!!؟؟

فهو حشو ولغو ممن لا يعقل ما يحرج من مخه!

بل هي بصمة لا تُخطيء لمن كرّه الله له المنطق من المشتغلين بالحديث ممن لا يستوعبون مادتهم حسب متطلبات المنهج أي: الإحاطة بكل الطرق أولاً، ثم تشغيل بطارية النقد المتعدد التخصصات ثانياً قبل الحكم.

ولا يخفى على من قرأ كتابنا: "إشكاليات المصطلح في الحديث" (على موقعنا) أن منهج الشيخ سطحي كله، ولا يفي بالشروط الصلبة التي تحقق الذّب عن سنة الرسول ﷺ من انتحال المنتحلين وافتراء الكذابين.

أ) فهو أولا: لا يغوص بالروايات إلى مستوى مُعطيات الرواة من حيث الجرح والتعديل، أي: مستوى الأصول والمعطيات المجرّدة، بل يجمع بين شذرات أقوال الحفاظ قبله في المصادر الثانوية، مستأنساً بقولهم دون تردُّد، أو مُساءلة!، والذين ربما لم يُحققوا ولا استوعبوا، زيادة على مساوئ النسخ والتصحيف التي لا يخلو منها كتاب تُراث، فيضيف لنا نسخة من كتبهم لا تقدم ولا تؤخر ولا تُشفي من غليل.

ب) ثم إنه لا يستقصي الروايات والطرق، حسب المنهج كما صرح به علي بن المديني، شيخ البخاري، في القديم، وكما هو دأبنا ومنهجنا هنا. لذلك تراه يحكم دون جمع لشتات الأدلة وشذراتها ويُصدر حكمه المبتور على علاته!، فيقع في الخطأ والزلل. فهو هنا لم يقف على رواية عبد الرزاق عن بكّار ولا رواية ابن جريج كمتابعات قوية للرواية الموقوفة القوية أصلاً، حيث جزم بها الداراقطني في موازاة المرفوعة.

ت) عدم عنايته بالتثبت من المراجع التي يستشهد بها، والتي على أساسها يقوم بتصحيحاته بإيراد شواهد (بحسب زعمه!)، وما هي بشواهد، وبمتابعات (في زعمه!) وهي أبعد ما تكون عن المتابعات، بل الغريب أنه لا يعبأ حتى بقراءتها في مظانها (وهذا أضعف الإيمان!)، كما تبين لنا من صنيعه المطرد في كل تصحيحاته الهشة للموضوعات وضعاف الأخبار، حال تصحيحه للخبر الواهي " الرعد ملك"[68] وهو لا يدري ما يقدم فيه أو يؤخر رواية ودراية معاً!

وظاهر هذا النمط من الحشو أيضاً عند **أبي الأشبال أحمد محمد شاكر**

(1309هـ / 1892م - 1377هـ / 1958م) رحمه الله في محاولته لوصل حديث " القبلة " المرسل[69]،

---

68 أنظر كتابنا: " كيف يرد الخطأ على المحدثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ الألباني نموذجاً ".

69وإنك لتعجب من تناقضاته التي لا تخضع لمنهج كما في محاولته تصحيح الخبر الوارد عند ابن ماجة في " كتاب الطهارة وسننها " الخبر رقم 419:

{حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ حُيَيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَافِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ مَا هَذَا السَّرَفُ فَقَالَ أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ .}

فالخبر واهي بابن لهيعة وبابن حيي معاً ولا ينجبر.

انتهى وتليه الحلقة الثامنة

بنيوية الربا في الاقتصاد المعاصر

فعبد الله بن لهيعة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي (ت: 174 هـ) خلط بعد احتراق كُتبه ولا يروي له مسلم سوى مقروناً بغيره وقال ابن مهدي: ما أعتد بشيء سمعته منه. وقال ابن معين: في حديثه كله ليس بشيء.

التقريب (1: 526 /3574)، تهذيب التهذيب (5: 373)، تهذيب الكمال (15: 487).

وحُيي بن عبد الله بن شريح المُعافري الحُبلي، أبو عبد الله المصري (ت: 143 هـ). قال أحمد: أحاديث مناكير. قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: أرجو أن لا بأس به إن روى عنه ثقة!.

التقريب (1: 253 / 1610)، تهذيب التهذيب (3: 72)، تهذيب الكمال (7: 488).

قلت: وما ابن لهيعة الذي روى عنه بذاك!.

فالخبر ضعيف وبهذا قال ابن حجر في " التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " (1: 144)، شركة الطباعة الفنية المتحدة. والبوصيري في " الزوائد ".

أفلا تعجب بعد هذا أن يعمد أبو الأشبال رحمه الله إلى مثل هذا ليصححه! كما في شرحه لمسند الإمام أحمد (12: 23) في مسند المكثرين من الصحابة، الخبر 6768 وهو بعينه ما روى ابن ماجة بدعوى أن ابن لهيعة وحُيي ثقتان!!؟؟. وقول جهابذة الحفاظ فيهما ما مر بك!؟.

وانظر محاولته نفي التدليس عن " عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري (ت: 153 هـ) " ليصحح حديثاً عند الترمذي في " كتاب اللباس " وغيره الخبر رقم 1679:

{ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ قَالَ وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِر وَابْنِ عُمَرَ قَالَ أَبو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاس حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْن مَنْصُور حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَجْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ عَبَّادِ بْن مَنْصُور نَحْوَهُ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْر وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ }

مع أن الإمام أحمد قال في حقه: أحاديثه مُنكرة، قدري يُدلِّس. وكذلك روى ابن حبان قصة إثبات في ذلك فقال في " المجروحين " (2: 166) أن علي ابن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: سألت عباد بن منصور: عنْ منْ سَمِعت: " ما مررت بملأ من الملائكة.." و " وأن النبي صلى الله عليه وآله كان يكتحل ثلاثا.." فقال: " حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس.."

فهذا لا يخفى أنه دلّسه!

وقال ابن أبي حاتم في العلل (2: 316):

{ سألت أبي عن حديث رواه عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً في " الكحل" قال أبي: عَبّاد ليس بقوي في الحديث ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، فأنا أخشى أن يكون ما لم يُسَمِّ: إبراهيم، فإنما هو عنه مُدَلِّسَة }.

قلت: وإبراهيم بن أبي يحيى كذاب مشهور، ثم داود بن الحصين منكر الحديث وضعيف في عكرمة خاصّة دون سواه!

قلت: فلا يُعقل أن يصدر مثل هذا من مُلمّم بشذر الأخبار ، فكيف بمن يتصدّر للتصحيح بمخالفة الحفاظ والمنهج!؟ كما حاول أبو الأشبال رحمه الله في هذا الخبر عند أحمد في شرح المسند (5: 110)؟!. وهذا غيض من فيض.